

٣ - مشروع (العشرة الاف) : عرض هذا المشروع على رئيس الحكومة مجلس مستوطنات الجولان ، وهو يقترح استيطان الجولان ، خلال سنتين بنحو ١٠٠,٠٠٠ مستوطن يهودي (مقابل ٤٠٠٠ اليوم) ، وزيادة الانتاج الزراعي من ٢٧٢ مليون ليرة عام ١٩٧٨ الى ٦٠٠ مليون ليرة عام ١٩٨٠ . كما يهدف المشروع الى تكثيف المستوطنات على طول المرتفعات ، وزيادة الاراضي الزراعية من ٦٧,٠٠٠ دونم الى ١١٥,٠٠٠ دونم خلال نفس الفترة .

٤ - مشاريع اخرى : ومن بين المشاريع الأخرى التي طرحت في تلك الفترة ، خطة إقامة ١٤ مستوطنة^(٥٥) في منطقة الجليل ، وعربيه في النقب الجنوبي ، خلال عام ١٩٧٨ ، تشترك في تنفيذها الحكومة مع المنظمة الصهيونية .

وأعلنت غوش ايمونيم ، انها بصدد وضع خطة للاستيطان في الضفة الغربية ، لزيادة السكان اليهود ، ليصل الى مليون نسمة خلال ٢٥ سنة^(٥٦) ، والهدف من تلك الوصول الى تفوق في نسبة السكان اليهود على العرب ، بالاعتماد على هجرة العرب من الضفة الغربية (تقدر المصادر الاسرائيلية عدد المهاجرين من الضفة الغربية بـ ٢٠,٠٠٠ نسمة سنوياً) ، وهجرة يهودية معاكسة الى المنطقة .

والواضح من كل المشاريع السابقة ، ان النشاط الاستيطاني ، دخل مع التحركات السلمية بعد زيارة السادات لاسرائيل ، طوراجديداً . ومهما اختلفت أو تعارضت بعض الآراء والمشاريع ، فان جميع المهتمين بشؤون الاستيطان في اسرائيل يلتفون على ضرورة استيطان الاراضي المحتلة بشكل عام ، والضفة الغربية وقطاع غزة بشكل خاص سواء لمنع عودتها (حسب صيغة شارون) أو سواء لمنع عودة معظم اراضيها (حسب صيغة وايزمان) .
الاستيطان وكامب ديفيد

في الوقت الذي كانت تجري فيه الاستعدادات ، لعقد مؤتمر كامب ديفيد في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٨ ، أعلنت اسرائيل عن إقامة خمس مستوطنات في غور الأردن ، واعتبرت الادارة الامريكية هذا الاعلان بمثابة عرقلة للمفاوضات الجارية بشأن السلام . والواقع ، ان الحكومة الاسرائيلية كانت تريد من وراء اعلانها عن إقامة المستوطنات ، التأكيد على حقها في الاستمرار باستيطان الضفة الغربية ، وانها « ليست عاقبة في طريق السلام » . وان تلك المستوطنات برأي بيغن ، هي جزء « من مشروع السلام الاسرائيلي ، ولا تشكل عائقاً أمام السلام »^(٥٧) . وقد حسمت الحكومة الاسرائيلية موضوع المستوطنات الخمس ، بإعلانها ان قرار اقامتها هو قرار تابع عن ضرورات أمنية .

وعلى اثر أزمة إقامة المستوطنات الخمس في غور الأردن ، ونظراً للتطورات السياسية المتعلقة بمؤتمر كامب ديفيد ، تولدت الحاجة عند الاسرائيليين لاعادة توضيح وتأكيد مواقفهم بالنسبة للاستيطان في الاراضي العربية المحتلة . وتم عقد لقاء لكتلة الليكود في الكنيست لمطالبة الحكومة « اتخاذ قرار حاسم بخصوص مشاريع الاستيطان في الضفة الغربية »^(٥٨) . وبعد نقاشات عديدة طرحت فيها آراء متعددة تلتقي جميعها على ضرورة وضع برنامج حكومي للاستيطان ، يستجيب لمتطلبات المراحل المختلفة ، لخصر بيغن موقف الحكومة ، والذي سيحمله الى لقاء كامب ديفيد ، بأنه سيرد بـ « لا » قاطعة ، إذا طلب من